التعريف بتفويض المعنى وتفويض الكيف

وتحقيق مذهب العلامة الشيخ سيديا بابَ في هذا الباب

إسماعيل بن محمد يحيى بن أشفقنا الله

أصل هذه المقالات
منشورات على صفحة
الفيسبوك، ثم رأيت
جمعها في مكان واحد؛
لتكمل بها الفائدة.

التعريف بتفويض المعنى وتفويض الكيف

بسم الله، والصلاة والسلام على خير خلق الله.

وبعدُ: فقد طلب منّي بعضُ الإخوان الأفاضل توضيحًا للفرقِ بين نوعين من التفويض في باب الأسماء والصّفات، وهما: تفويضُ المَعْنى، وتفويضُ الكَيْف؛ فكتبتُ في جوابه هذا البيانَ.

مقدمة في معرفة الأوضاع اللغوية

- **ونَسْتَفتِحُ المقالَ بمقدّمة في (معرفة الأوضاع اللُّغَويّة) تُعِين على فهم المُراد.**

فنقول – وبالله التّوفيق –:

اعلَمْ أنَّ القرآنَ الكريمَ والسُّنّة النبويّةَ الشّريفة، كِلاهُما بلِسانٍ عربيّ مبين، وقد جاء الخِطابُ فيهما على وَفْقِ ما تعرفُه العربُ مِن كلامها، وتَجْري عليه في معاني مفرداتِ الألفاظ، ودلالاتِ التّراكيب، قال تعالى: {إِنَّا أَنْزَلْناهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا}، {كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا}، {بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ}، وقال سُبحانه: {فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ}، ولسانُه صلى الله عليه وسلّم هو العربيّة. وقد تكفَّلَ الله تعالى بضَمانِ حِفْظِ هذا الوَحْي المُنزَّل فقال جلّ مِن قائلٍ: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}، ومِن حِفْظِه حِفْظُ لُغتِه، وقد قيَّضَ اللهُ لضبطِ هذه اللغة وأَوْضاعِها ومعانيها واستِعمالاتِها وتَراكِيبِها، أجيالاً مِن الرُّواة العدول، والأئمّة الفُحول.

وكان مِن جُملة تلك الأَوْضاعِ والتراكيب التي أجْمَعُوا على نقلِها، وجَرَيانِها على ألسنة العرب: "الحقيقة" و"المجاز"، فيُطلِقُون اللّفظَ تارةً ويُريدون به حقيقتَه، ويُطلِقُونَه تارةً ويُريدون به مَجازَه، والاستعمالانِ فاشِيان فُشُوًّا مُطّرِدًا في كلامهم وأشعارِهم، وعليهما تَنَزَّلَ الذِّكْرُ الحكيمُ، والسُّنّة الشَّريفة، فمَن أنكر واحِدًا منهما فقد خرج عن سَمْتِ كلامِ العربِ، وصارَ إلى مَعانٍ وأَوْضاعٍ مُسْتَحْدَثَةٍ لم يَنْزِلْ بها وَحْيٌ، ولم يَنطِقْ بها عَرَبِيٌّ، ولم يَتعارَفْ عليها أهلُ الاصطِلاحِ مِن أرباب المعقول والمنقول؛ ولهذا كانَ مُنكِرُ وُرودِ المجاز في الكتاب والسُّنّة، كالشيخ ابن تيميّة ومَن وافقَه، مُنكِرًا لما عُلِم بالضّرورة عند علماء اللّسان والمنطق والبيان، وعامّة الأصوليّين والمتكلّمين، ولا يَعْدُو إنكارُه ذلك أنْ يكون مُكابَرَةً في نَظَرِهم.

ولا شكَّ أنّ الألفاظَ اللُّغويّةَ وُضِعَتْ بإزاء حقائقَ مُعيَّنةٍ لتَدُلَّ عليها، وإلاّ لَكان

وَضْعُها لَغْوًا وضَرْبًا مِن العَبَث، فاليَدُ مثلاً وُضِعَتْ لتدُلّ على آلة الفِعْل وهي الجارحة المعروفة، وهكذا العَيْن، والوَجْه، والسّاق، والجَنبُ... وغيرُها، فكُلّ لفظٍ في اللّغة له معنًى مُتقرّرٌ في نفسِه يُفْهَمُ منه عند الإطلاق، ويَتَبادَرُ إلى ذهن المُخاطَبِ عند سماعِه، ويُسَمّى ذلك المعنى "حقيقةً"؛ لأنّ اللفظ يدُلّ عليه بمجرّد النُّطْق به، ولا يحتاج في دلالته عليه إلى قَرِينة، وهذا هو الوَضْعُ الأَوَّلُ للألفاظ، وهو الذي عُنِيَت المعاجمُ اللّغويّة ببَيانِه.

فإذا دَخَل اللّفظُ بعد ذلك في تركيبٍ مُعَيّن فحِينئذٍ يُنظَرُ:

هل بَقِيَ على معناهُ الّذي وُضِعَ له، أم خرَجَ إلى معنًى آخَر يدُلّ عليه بالسِّياق والقَرِينة؟ فإنْ تبيَّن أنّه قد خرج عن معناهُ الأصليّ إلى معنى جديدٍ قامتْ عليه قرينةٌ لفظيّةٌ أو عقليّةٌ، فحينئذٍ يُسَمّى "مجازًا"، وهذا هو الوَضْعُ الثاني للألفاظ، وقد اعتَنَى العلماءُ ببَيانِه أشدّ العِناية، لمَعْرِفتِهم بعظيم خَطَرِه ومَكانتِه في أُصولِ الدِّيانة.

بيان حقيقة تفويض المعنى

فإذا فهمتَ ما سَبَق؛ فاعلَمْ أنَّ المُتَعَيِّنَ على المُسْلِم إذا سمع "اليَدَ"، و"العَيْنَ"، و"الوَجْهَ"، و"الصُّورَةَ"، و"النُّزولَ"... ونحو ذلك ممّا ورَدَ في نصوص المُتشابِه، أنْ يُنزّهَ اللهَ تعالى عن معناها المُتَبادِر الّذي هو حقيقةُ اللّفظ، وأنْ يعلمَ يَقِينًا أنَّ المُرادَ بها ليسَ شيئًا مِن جنس الجوارِح أو الأعضاء، أو الصُّوَر الحِسّية، أو معاني الحركة والانتِقال، ممّا هو مِن سِمات الأجسام ولَوازِمها؛ لأنّ ذلك مُحالٌ على الله تعالى، وهو سبحانه مُقَدَّسٌ عنه، {لَيْسَ كَمِثْلِه شَيْءٌ}، {ولَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ}، {هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا}؟!

ثمّ عليه أنْ يَعتقِد أنَّ لها مَعْنًى يَلِيقُ بجَلال الله تعالى وعَظَمتِه وكِبْريائِه، وإنْ كانَ لا يَفهَمُ كُنْهَ حقيقتِه، وأنْ يَتْرُك الخوضَ فيها، ويُمِرَّها كما جاءتْ، بلا تشبيهٍ ولا تعطيلٍ ولا تأويل، فإذا فعلَ ذلك فقد هُدِيَ إلى صِراط السَّلَفِ الأَوَّلِين، مِن الصّحابة والتّابعين وتابعِيهم، رضوانُ الله عليهم أجمعين.

وهذه الطّريقةُ في التّفويضِ، هي التي تُسَمّى "تفويض المعنى"، ولا خِلافَ بين السّلَف والخَلَف في اعتِمادِها وقَبُولِها، وأنّها هي الطّريقُ الأَوْلَى والأَسْلَمُ، وأنَّه لا ينبغِي العُدُول عنها إلاّ عند الضّرُورة لدَفْعِ شُبْهةِ التّجسيم، فيَلْجَؤُون حينئذٍ للتّأوِيل على قاعدة المجاز المتقدمة، التي تقرّرتْ بالوَضْع اللُّغويّ، والبُرهان الشّرعيّ، والدّليل العقليّ.

بيــان حقيقــة تفويض الكيف

وأمّا "تفويض الكَيْف"، فهو تفويضُ غُلاة أهل الإثبات الخارجين على الأوضاع اللُّغويّة، والمُسلَّماتِ العقليّة، الذين يحملُون الألفاظَ في باب المُتَشابِه على حقائقها وظواهرها المُوهِمة للتّشبيه، ويعتقدون أنَّ ثَمّةَ قدْرًا مُشتركًا بين الخالق والمخلوق – تعالى الله عن كُلّ شَرِيك في ذاتِه أو في صفاته –، ويَنفُون عنها المجاز نفيًا باتًّا، فيقولون: "يَدٌ حقيقةً"، و"وَجْهٌ حقيقةً"، و"عَيْنٌ حقيقةً"، و"صُورَةٌ حقيقةً"، و"نُزولٌ حقيقةً"... إلى غير ذلك، ثمّ يَسْتدركُون على قولهم هذا بأنْ يقولوا: "يَدٌ لا كَالْأَيْدِي"، و"عَيْنٌ لا كالأَعْيُن"، و"وَجْهٌ لا كالأَوْجُه"، و"صُورةٌ لا كالصُّوَر"، و"نُزولٌ لا كالنُّزول"... فيُفَوِّضُون في الكيفيّات مع إثبات المعاني المُقتضِية للتّشبيه!

وأنتَ خبيرٌ بأنَّ مَن أثبتَ حقيقةَ اليَدِ مثلاً، وجعلَ لها كيفيّةً وهيئةً، فتفويضُه في معرفةِ شكلِ هذه الهيئة ليس تفويضًا في الحقيقة، وإنما هو جهلٌ بها، يَقعُ لنا مثلُه مع بعض المخلوقات المُغيَّبة عنّا، كالرُّوح مثلاً.

وهم يزعمون أنّ هذا الجهلَ بالكيفيّة هو تفويضُ السَّلَف!

والسَّلَفُ مُبَرَّؤُون مِمّا يقولُون، وقد كانُوا يَسْكُتون، وهؤلاء يخوضون ويتكلّمون، ويقتطعون تلك الألفاظَ من سِياقاتها، ويَحشدونها حَشْدًا كمَن تُسَوّلُ له نفسُه أنْ يُخرِج منها جَسَدًا، وهذا مُنكَرٌ مِن الفعل والصَّنِيع!

يقول حجّة الإسلام الغزاليّ في "إلجام العوامّ" ص٨٥: (وقد بَعُد عن التّوفيقِ مَن صَنَّف كتابًا في جَمْع هذه الأخبارِ خاصّةً، ورَسَم في كُلّ عُضْوٍ بابًا، فقال: بابٌ في إثبات الرّأْس، وبابٌ في إثبات اليَد، وبابٌ في إثبات العَيْن... إلى غير ذلك؛ فإنَّ هذه كلماتٌ مُفرَّقةٌ صدرتْ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أوقاتٍ مُتفرّقةٍ مُتَباعِدة، اعتِمادًا على قَرائنَ مختلِفةٍ يَفهَمُ السّامعُون معها مَعانِيَ صحيحةً، فإذا ذُكِرَتْ مجموعةً على مِثال خَلْقِ الإنسان، صارَ جَمْعُ تلك المُتَفرّقاتِ في السَّمْع دفعَةً واحدةً قرينةً عظيمةً في تأكيد الظّاهرِ وإيهامِ التّشْبيه). اهـ

تحقيق مذهب العلامة الشيخ سيديا بابَ في هذا الباب

بسم الله، والصلاة والسلام رسول الله.

أبياتُ[١] العلامة الشيخ سيديا بابَ، رحمه الله، في ترجيح مذهب التفويض على التأويل، قد بَيَّن مُرادَه منها في شرحه الذي وضعه عليها، وأنه يدعو إلى (تفويض المعنى) الذي هو مذهب السلف، وطريقةٌ عند الخلَف، فهي لا تخرج في سِياقها العامّ عن الرُّؤية الأشعريّة الأُصوليّة في هذا الباب، وإنما تُرجّحُ اعتمادَ قولٍ داخلَ المذهبِ الأشعريّ وهو التفويض، على اعتمادِ قولٍ آخَر داخلَه أيضًا وهو التأويلُ.

وليس لتلك الأبيات علاقةٌ بمفهوم (تفويض الكَيْف) عند الشيخ ابن تيميّة وأتباعه؛ لأن هؤلاء يفوّضون في الكيفِ فقط، ولا يُفوّضون في المعنى!

وما قرّرناهُ بخصوص هذه الأبياتِ هو الذي قرّرهُ ناظِمُها في "أمَاليهِ" عليها، التي هي كالشَّرْحِ لها، وهذه أمثلةٌ ممّا قالَه ونقلَهُ في تلك "الأمالي":

---

١ _ الأبيات المشار إليها هي قوله:

مَا أَوْهَمَ التَّشْبِيهَ في آيَاتِ ... وفِي أَحَادِيثَ عَنِ الثِّقَاتِ
فَهْوَ صِفَاتٌ وُصِفَ الرَّحْمَنُ ... بِهَا وَوَاجِبٌ بِهَا الإِيمَانُ
ثُمَّ عَلَى ظَاهِرِهَا نُبْقِيهَا ... ونَحْذَرُ التَّأْوِيلَ والتَّشْبِيهَا
قَالَ بِذَا الثَّلاَثَةُ القُرُونُ ... والخَيْرُ بِاتِّبَاعِهِمْ مَقْرُونُ
وهْوَ الَّذِي يَنْصُرُهُ القُرْآنُ ... والسُّنَنُ الصِّحَاحُ والحِسَانُ
وكَمْ رآهُ مِنْ إِمَامٍ مُرْتَضَى ... مِنَ الخَلاَئِفِ بِنَاظِرِ الرِّضَى
ومَنْ أَجَازَ مِنْهُمُ التَّأْوِيلاَ ... لَمْ يُنْكِرُوا ذَا المَذْهَبَ الأَصِيلاَ
والحَقُّ أَنَّ مَنْ أَصَابَ وَاحِدْ ... لاَ سِيَّمَا إِنْ كَانَ في العَقَائِدْ
ووَافَقَ النَّصَّ وإِجْمَاعَ السَّلَفْ ... فَكَيْفَ لاَ يَتْبَعُ هَذَا مَنْ عَرَفْ
ومَنْ تَأَوَّلَ فَقَدْ تَكَلَّفَا ... وغَيْرَ مَا لَهُ بِهِ عِلْمٌ قَفَا
وفِي الَّذِي هَرَبَ مِنْهُ قَدْ وَقَعْ ... وبَعْضُهُمْ عَنْ قَوْلِهِ بِهِ رَجَعْ
حَتَّى حَكَى في مَنْعِهِ الإِجْمَاعَا ... وجَعَلَ اجْتِنَابَهُ اتِّبَاعَا
وقَدْ نَمَاهُ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ ... مِنَ الأَكَابِرِ لِحِزْبِ جَهْمِ
فَاشْدُدْ يَدَيْكَ أَيُّهَا المُحِقُّ ... عَلَى الَّذِي سَمِعْتَ فَهْوَ الحَقُّ

نماذج من نقول الشيخ باب في أماليه على أبياته

● (قال سُفيان بن عُيَيْنة: "كُلُّ ما وَصَفَ اللهُ سُبحانَه وتعالى به نفسَهُ في كتابِهِ فتَفْسِيرُه قِراءَتُه والسُّكُوتُ عليه، وليسَ لأَحَدٍ أنْ يُفَسِّرَهُ إلاّ اللهُ عزّ وجلَّ ورسُولُه"). [ص٢].

● (وقال الوليدُ بن مسلم: "سألتُ الأَوْزاعِيَّ، وسُفيانَ بن عُيَيْنةَ، ومالِكًا، عن هذه الأحاديث في الصِّفات والرُّؤيةِ؟ فقال: أَمِرُّوها كيفَ جاءَتْ بلا كَيْفٍ"). [ص٢].

● (ومَعْنى الإمْرارِ: عَدَمُ العِلْمِ بالمُرادِ منه مع اعتِقادِ التَّنزيهِ، كما في فتح الباري). [ص٣].

● (وقال الإمام فخر الدّين: ".... فلِهذَا اختَارَ الأئمّةُ المُحَقِّقُونَ مِن السَّلَف والخَلَف – بَعْدَ إقامةِ الدَّلِيل القاطع على أنَّ حَمْلَ اللَّفْظِ على ظاهِرِهِ مُحالٌ – تَرْكَ الخَوْضِ في تعيينِ التّأْوِيل"، وحسبُكَ بهذا الكلامِ من الإمام). [ص٤].

● (وجُمْهُور أهلِ السُّنّة، منهم السَّلَفُ وأهلُ الحديث، على الإيمانِ بها وتَفْوِيض مَعْناها المُرادِ منها إلى الله تعالى، ولا نُفَسِّرُها مع تَنزيهِنا له عن حقيقتِها). [ص٤].

● (وأخرجَ اللاَّلَكائِيُّ عن محمد بن الحسن قال: "اتَّفَقَ الفُقَهاءُ كلُّهم مِن المشرقِ إلى المَغْرِب على الإيمان بالصِّفات، مِن غير تَفْسِيرٍ ولا تَشْبِيهٍ"). [ص٤].

● (وقال النّوويّ في شرح مسلم: ".... وفيها – أي أحاديث الصِّفات – مذهبان تقدَّم ذِكرُهما مرّاتٍ في كتاب الإيمان، أحدهما: الإيمانُ به مِن غير خَوْضٍ في معناهُ، مع اعتِقاد أنَّ الله تعالى ليسَ كمثلِه شيءٌ، وتنزيهه عن سِمات المخلوقات. والثاني: تأْوِيلُه بما يَلِيقُ به"). [ص١٤].

● (وتوسَّطَ ابنُ دَقِيق العِيد فقال: "يُقبَلُ التَّأويلُ إذا كانَ المعنى الّذِي أُوِّلَ به قريبًا مفهومًا مِن تَخاطُب العَرَب، ويُتَوَقَّفُ فيه إذا كانَ بعيدًا". وجَرَى ابنُ الهُمام على التَّوسُّط بين أنْ تَدْعُوَ الحاجةُ إلى التّأويل لِخَلَلٍ في فَهْم العوامّ، وبين أنْ لا تَدْعُوَ الحاجةُ لذلك المَرام، بحسبِ اختِلاف المَقام). [ص١٢].[٢]

٢ _ قلتُ: يتلخص ممّا سبق من أنقال، أنّ أهل السُّنّة لهم ثلاثة مذاهبَ معتبرة في التعامل مع متشابه الصّفات: طريقة التفويض في المعنى، وطريقة التأويل، وطريقة التوسط، والخلاف إنما هو في الترجيح بين هذه الثلاثة.

وهكذا سائرُ النّصوص التي جلبها الشيخُ في تلك "الأمالي" كلُّها تحومُ حولَ تفويض السَّلَف كما يفهمُه أئمّة أهل السُّنّة الأشاعرة، وأنّه "تفويضُ المعنى"، وأنّه أرجحُ مِن التّأويل عند انتِفاء مُوجبِه[٣]، ولم يَشذّ عن ذلك سِوى موضعٍ واحدٍ ورد ذكرُه عَرَضًا في كلامٍ لصاحب "شرحِ الطحاوية" نقلَه الشيخ عنه، ويمكن أنْ يُعتَذر عن ذلك بأنّ الشيخ حَمَل كلام شارحِ الطحاويّة على كلامِ غيره مِن أئمّة أهل السُّنّة الأشاعرة والماتُريديّة الذين نقلَ عنهم، فحسِبَه مُوافقًا لهم، وليس الأمرُ كذلك.

قف على كلام الشيخ محمد بن أبي مدين في تحرير مذهب الشيخ بابَ في التفويض

ويتأكّدُ ما سَبَق بيانُه أيضًا بكلام تلميذ الناظم وسِبْطِه، العلامة محمد بن أبي مدين، رحمه الله، في ترجمته لجدّه الشيخ بابَ؛ فقد قال مُبَيِّنًا منهجه في "تفويض الصِّفات" ص٢:

(بيَّنَ الشيخُ رحمه الله تعالى أنَّ الأَوْلَى في المَسْألةِ الأُولَى: مذهبُ أهلِ القُرُونِ الثّلاثةِ الفاضِلَة، وهو الاِنكِفافُ عن التَّأْوِيلِ وإمْرارُ الظَّواهِرِ كما جاءتْ، مِن غيرِ تَعْطِيلٍ ولا تَشْبِيهٍ ولا تَكْيِيفٍ، وتَفْوِيضُ معانِيها إلى الله تعالى، وهو الّذِي قَصَد تَحْرِيرَهُ في أبياتِه الأربعةَ عشَرَ، وهي: "مَا أَوْهَمَ التَّشْبِيهَ في آيَاتِ[٤]... إلخ"، وفي نُقُولِه التي كالشّرحِ لهذه الأبيات). اهـ

فتأمّلْ قولَه: "وتَفْوِيض معانِيها إلى الله تعالى، وهو الّذِي قَصَد تَحْرِيرَهُ في أبياتِه الأربعةَ عشَرَ"، فهو صريحٌ في حقيقة التّفويض الذي يدعو إليه الشيخ بابَ، وأنّه تفويض المعنى وليس تفويضَ الكَيْف الذي يتبنّاه بعضُ النّاس، ويُروّجون له، ويدعون إليه!

وتأمّلْ كذلك قولَه: "أنَّ الأَوْلَى في المَسْألةِ... إلخ"، فهو أيضًا صريحٌ في أنّ الشيخ بابَ إنّما يخوضُ في المسألة من ناحية التّرجيح بين قولَيْن داخلَ المذهبِ الأشعريّ، لكُلٍّ

---

٣ _ وعلى أرجحيّة تفويض المعنى على التّأويل، أدركنا مشايخنا من أهل العلم، وقد كانوا يرون أنّ أبيات الشيخ بابَ إنّما تأتي في هذا السّياق.

٤ _ مما يجدر التنبه له في هذا المقام، أنّ استهلال الشيخ بابَ في تلك الأبيات بقوله: "مَا أَوْهَمَ التَّشْبِيهَ في آيَاتِ..."، هو صريحٌ في كونه يرى أنّ آيات الصفات هي من المتشابه الذي يوهم ظاهره التشبيه، وهذا وحده كافٍ في بيان أنّ التفويض الذي ينحو إليه، هو تفويض المعنى الذي يصحبه التنزيه عن الظاهر الموهم، بخلاف تفويض الكيف الذي يدّعي أصحابه: أنّه لا إيهام في تلك الآيات والأحاديث، ويحملونها على ظاهرها وحقيقتها المتبادرة.

منهما دَلِيلُه وحُجّتُه، لأنّ مثل تلك العِبارة وهي قولُه: "الأَوْلَى"، لا تُستعمَلُ عندَ أهلِ العِلم إلاّ حيثُ يَتَقارَبُ الوَجْهان، وتَتَدانَى المَرْتَبَتان، ولا يتعارَضُ هذا مع قولِ الشيخ في الأبيات: "ومَنْ تَأَوَّلَ فَقَدْ تَكَلَّفَا... إلخ"؛ لأنّ مقامَ الحِجاج مقامُ مُباحثةٍ وجَدَل، وهذا أحدُ المواضع التي أشكلتْ على بعض الناس، وظنّ بسببها أنّ الشيخ مُنابِذٌ للأشاعرة مع أنّ مَن أحالَ عليهم الشيخُ في نصرة مذهبه في التّفويض هم أئمّة الأشاعرة، كإمام الحرمين، وفخر الدّين الرازيّ، والحافظ البيهقيّ، والإمام النوويّ، والإمام ابن دقيق العيد، والحافظ ابن حجر، وجلال الدّين السيوطيّ، وغيرهم.[٥]

قف على تحرير الفرق بين الإبقاء على الظاهر والحمل على الظاهر

كما أشكلَ على بعضهم أيضًا قولُ الشيخ في أبياتِه: "ثُمَّ علَى ظَاهِرِها نُبْقِيهَا"، فحسبَ أنَّ في ذلك دليلاً على أنّه قائلٌ بما يقول به أصحاب "تفويض الكَيْف"، وهذا غلَطٌ مَنشَؤُه عدَمُ تحرير الفَرْق بين "الإبْقاء على الظاهر" الذي هو بمعنى "الإجراء على الظاهر"، وبين "الحَمْل على الظّاهر"، وبينهما بَوْنٌ شاسعٌ؛ فالأوّلُ هو المنقول عن السَّلَف ومعناهُ: إجْراءُ النُّصوصِ على مَوارِدِها بالتّسليم والإذعانِ والقَبُول، مع كمال التّنزيه، والسُّكوتِ عن الخوض فيها، وتفويض معناها المُرادِ منها إلى الله تعالى، ويعبرون عن ذلك بنحو قولهم: "أَمِرُّوها كما جاءَتْ"، و"تأويلُها تنزيلُها"، و"لاَ كَيْفَ ولا مَعْنَى"، و"الكَيْفُ غيرُ مَعْقُول، والإيمانُ به واجِبٌ، والسُّؤالُ عنه بِدْعةٌ".

وأمّا الثاني – وهو الحَمْل على الظاهر – فمعناهُ: الحَمْلُ على مُقتضَى التّشبيه، والخوضُ في أمورٍ سكتَ عنها السَّلَف.

٥ _ انظر: "أمالي" الشيخ بابَ على أبياته التي هي بمنزلة الشرح لها (مخطوط)، وقد تقدمت نماذج منها آنفا في أول المقال.

من القراءات الصحيحة لأبيات الشيخ بابَ المتّسقة مع ما سبق[٦]

مِن القِراءات الصّحيحةِ لأبياتِ العلاّمة الشيخ سيديا بابَ، المتُّسِقةِ مع ما أَمْلاهُ النّاظمُ على أبياتِه، ممّا أوضحناهُ في المقال السّابق = ما كتبَه العلاّمة الشيخ محمد فال "ابّاهْ" بن عبد الله، حفظه الله، في ترجمته للشيخ بابَ الموسُومة بعنوان: (الشيخ سيدي بابه: حياته العلمية وآراؤه التجديدية).[٧]

وقد ختم قِراءتَه لتلك الأبياتِ بقوله:

(وقولُه: "ثُمَّ عَلَى ظَاهِرِها نُبْقِيهَا..." إلى آخر النظم، وما في أَنْقالِه الغزيرةِ، مِن وُجوبِ الْإِبْقاءِ على الظّاهِر، لا يُنافِيه قولُ المقَّري في الإضاءة:

والـــنَّصُّ إنْ أَوْهَـــمَ غَـــيْرَ اللاَّئِـــقِ   بِاللهِ كالتَّشْبِيـــــــــــهِ بالخَلائِـــــــــــقِ
فَاصْـــرِفْهُ عَـــنْ ظـــاهِرِهِ إجْمَاعَـــا   واقْطَـــعْ عَـــنِ المُمْتَنِـــعِ الأَطْمَاعَـــا

لأنّ مُرادَ المقَّري بالظاهر الذي يُصرَفُ عنه إجماعًا: ظاهرٌ يقتضي التشبيهَ، وهذا ممّا لا خِلافَ فيه بين المفَوّضَةِ والمؤَوّلَةِ.

والظاهرُ الذي نُبْقِيه عليه في البيتِ وأَنْقالِه: إبْقاءُ اللَّفْظ بأنْ نُؤْمِن به كما وَرَد، ونَكِلُ علمَ معناهُ إلى الله تعالى، مِن غير تَشْبِيهٍ ولا تَفْسِيرٍ).[٨]

قف على كلام العلامة ابّاه بن عبد الله في التوفيق بين أبيات الشيخ باب والشيخ المقري

---

٦ _ ممّا يجدر التنبيه عليه هنا، أنّ أبيات الشيخ بابَ المذكورة قد أخطأ في فهمها وسياقها بعض أهل العلم، وذلك لأنّهم أخذوها مختزلة عن النقول التي أملاها عليها ناظمها، فحملوها على غير مراده، وقد تقدمت الإشارة إلى بعض ذلك.

٧ _ وهي في ضمن كتاب "الشيخ سيديّ: الموروث الثقافي والأدبي، ص١٠٨ – أعمال ندوة بوتلميت ٢٠٠٦م"، ويحسن الاطلاع على تلك الترجمة كاملة، خصوصا ما تعلق منها بغرضنا، وهو بيان منهج الشيخ بابَ في تعامله مع المتشابه من آيات الصفات.

٨ _ انظر: المصدر السابق: ص١١٧.